موقف كمال الحيدري
(١٩٥٦م ـ حتى الآن)
من نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية

إعـــــداد

د/ محمد سيد محمد أحمد
مدرس الفلسفة الإسلامية
كلية الآداب ـ جامعة أسيوط

تاريخ الاستلام : ٢٦/ ٦/ ٢٠٢٢م
تاريخ القبول : ١٢/ ٧/ ٢٠٢٢م

ملخص:

تُعد نظرية الإمامة من أقدم المباحث الكلامية، ولقد امتد نطاق البحث فيها إلى معظم الفرق الإسلامية، وتأتي فرقة الشيعة على قائمة هذه الفرق التي اهتمت بنظرية الإمامة فأفردت لها أبوابًا خاصة في مؤلفاتها، وتأتي على رأس فرق الشيعة عنايةً بنظرية الإمامة؛ فقد جعلتها حجر الأساس في نشأتها ودعوتها، ولقد كان لفُقهاء ومُتكلمي الاثنا عشرية المحدثين والمعاصرين وقفة حيال أسلوب ومنهج علم الكلام الاثنا عشري في صورته التقليدية في معالجته لنظرية الإمامة، ومن جملة مُتكلمي الاثنا عشرية المعاصرين الذين برزوا في البحث في نظرية الإمامة وكان له موقف من معالجة الاثنا عشرية لنظرية الإمامة هو السيد "كمال الحيدري".

الكلمات المفتاحية: الحيدري، الإمامة، الإثنى عشرية.

Abstract:

The Imamate Theory is one of the oldest theological issues. Research on it has engaged most of the Islamic sects. The Shi'ites were the one of the first sects who concerned themselves with the Imamate Theory. The Twelver Shi'ites were the sect that was most concerned with the Imamate Theory. They considered it the cornerstone of their origin and missionary work. Modern and contemporary Twelver theologians had a position against the methodology of traditional Twelver theology in in its treatment of the Imamate Theory. Mr. Kamal Al-Haydari is one of the most prominent contemporary Twelver theologians who addressed the Imamate Theory and challenged the Twelver Shi'ites' treatment of the Imamate Theory.

مقدمة:

يذهب كثيرٌ من المُختصين بدراسة العوامل التي أدت إلى نشأة علم الكلام في التفكير الفلسفي الإسلامي إلى تلك الخلافات السياسية التي ظهرت في البيئة الإسلامية، وتأتي مسألة الإمامة في صدارة هذه الخلافات، وهذا ما استهل به "الأشعري"(٢٦٠-٣٣٠هـ) مُقدمة كتابه "مقالات الإسلاميين" من أن "أول ما حدث من الاختلاف بين المسلمين بعد وفاة نبيهم صلى الله عليه وسلم هو اختلافهم في الإمامة"[١].

من أجل هذا تُعد نظرية الإمامة من أقدم المباحث الكلامية، ولقد امتد نطاق البحث فيها إلى معظم الفرق الإسلامية، واعتنى بها كثير من المُتكلمين منذ وقت مبكر، وقد نتج عن هذا الاهتمام ظهور كثير من الفرق التي دارت مباحثها الكلامية حول نظرية الإمامة وتأتي فرقة الشيعة على قائمة هذه الفرق التي اهتمت بنظرية الإمامة؛ فأفردت لها أبوابًا خاصة في مؤلفاتها.

وإذا كان الشيعة على اختلاف طوائفهم قد اهتموا بنظرية الإمامة بيد أن الإمامية الاثنا عشرية تأتي على رأس الفرق الشيعية عنايةً بنظرية الإمامة، فقد جعلتها حجر الأساس في نشأتها ودعوتها، بل هي الركن الأعظم الذي يدور حوله مدار قبول الأعمال، وهي عندهم ليست من الأمور العامة التي تُحال إلى نظر الأمة بل هي بالنص والتعيين، ولذا راحوا يؤكدون أنه من الواجب الإيمان بإمامة اثني عشر إمامًا، حيث إن كل إمام يوصي لابنه من بعده.

وهنا يتضح أن حجر الأساس في نظرية الإمامة عند الاثنى عشرية يقوم على القول بعدم جواز خلو الأرض من الإمام والذي يجب أن يكون معصوما، وهو بدوره مشرع ومبلغ عن الله.

غير أنه بوفاة الإمام الحادي عشر "الإمام الحسن العسكري" سنة ٨٧٤م عن عمر يناهز سبعًا وعشرين عاما دون وجود خلف له، أحدث ذلك نوعًا من التصدع

والحيرة داخل بيت الاثنا عشرية حيال نظرية الإمامة؛ مما اضطرهم إلى القول بوجود خلف للإمام العسكري، وأن اسمه محمد، غاب مع أمه ومن رحم هذه الحيرة، وذاك التصدع وطول مدة غيبة الإمام الثاني عشر، أنشأت فرقة الاثنى عشرية نظرية مفادها أن الأئمة اثنا عشر فقط، وأن الإمام الثاني عشر هو "محمد بن الحسن العسكري" ولقبوه بالمهدي المنتظر، وأنّه قد دخل في الغيبة الكبرى، وأنّه سيخرج آخر الزمان ويجب انتظاره.

ولقد التزمت الاثنا عشرية إلى وقت ليس ببعيد بفكرة الانتظار للإمام الثاني عشر وعطلت صلاة الجمعة ورفضت الجهاد وتنفيذ الحدود وذلك من مُنطلق أن هذه الأمور لا تتم إلا في وجود الإمام المعصوم.

وقد ترتب على عقيدة الاثنا عشرية في الغيبة والانتظار والتي أدت بدورها إلى تعطيل الشريعة الكثير من الشكوك والانتقادات حول نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية والتي يقوم جوهرها على ضرورة وجود الإمام المعصوم.

وهنا انبرت الكثير من الانتقادات الموجهة إلى نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية ليس فقط من مخالفي هذه الفرقة بل كانت هناك مواقف عدة من مُتكلمي هذه الفرقة المعاصرين تجاه معالجة القدامى لنظرية الإمامة، ومن جملة مُتكلمي الاثنا عشرية المعاصرين الذين برزوا في البحث في نظرية الإمامة وكان له موقف من معالجة الاثنا عشرية لنظرية الإمامة هو السيد "كمال الحيدري"[(*)](١٩٥٦- حتى الآن)، وهذه هي مشكلة هذا البحث.

مشكلة البحث:

يُعد "كمال الحيدري" واحدا من أهم مُتكلمي الاثنا عشرية المعاصرين تأثيرًا وجدلًا؛ فلقد اختلفت الآراء داخل بيت الاثنا عشرية نفسه حول شخصية هذا الرجل، فبعضهم يراه أحد أهم المرجعيات الدينية المعاصرة ومن أشد الموالين والمُدافعين عن

مذهب الاثنا عشرية، وذلك من خلال مناظراته العقائدية مع المذاهب والفرق الأخرى عبر برامجه التلفزيونية كبرنامجي "مطارحات في العقيدة" "والأطروحة المهدوية" اللذين يبثان من قناة الكوثر الشيعية الفضائية.

وعلى النقيض يراه البعض أنه أشد جناية على تراث الإمامية الاثنا عشرية حتى من ألد أعدائها مؤكدين أن كل الدلائل والشواهد تدل على أنّ الحيدري قد انزلق في مصيدة الثالوث الطغياني المجرم الوهابي الصهيوني الغربي، وأنه قد تحول الى بوق يستخدمه أعداء فرقة الاثنا عشرية ضد معتقدات هذه الفرقة.

وقد وضعته جماعة مدرسي الحوزة العلمية (*)– والتي يشغل منصب أستاذٍ فيها– في مدينة قم بإيران منذ سنوات تحت النظر وأصدرت بيانًا في شأنه ذهبت فيه إلى أن المسار الذي سلكه الحيدري لا نهاية له سوى الانحراف والضلال.

ونظرًا لتعدد الآراء حول الحكم على شخصية "كمال الحيدري" اختار الباحث مسألة مهمة، يساعد الوقوف عليها في إزاحة الستار حول ذلك الخلاف الذي دار حول شخصية "الحيدري"، وهو موقفه من نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية، تلك النظرية التي تقوم عليها بقية العقائد عند هذه الفرقة، ولا يمكن فصلها بأي حالٍ من الأحوال عنها.

وتجدر الإشارة إلى أن "الحيدري" قد أُشتهر عنه اهتمامه الكبير والملحوظ بنظرية الإمامة وهذه الشهرة لم تأت من فراغ، وإنما يشهد عليها هذه المؤلفات التي قدمها في هذا الصدد والتي عُنونت تحت اسم (موسوعة الإمامة) والتي تكونت من اثني عشر مجلدا سعى فيها "الحيدري" سعيا حثيثا في بحث نظرية الإمامة فأشبعها بحثا وتحقيقا مؤكدا أن ما وقع من اختلاف في الأمة بقدر ما وقع في الإمامة.

وقد أشار الحيدري في أكثر من موضع في الكثير من مؤلفاته إلى أن الاختلافات التي دبت بين أبناء البيئة الإسلامية سواءً على المستوى الفكري أم المستوى

العقدي إنما ترجع في جذورها إلى ذاك الاختلاف الذي دار حول شروط الإمامة وأدوار أو مهام الإمام، ولقد ذهب الحيدري إلى أن منهجية معالجة نظرية الإمامة كانت المُعول الأساسي في هذا الشقاق، والاختلاف بين أبناء الأمة، ولذا كانت الحاجة إلى معالجة نظرية الإمامة مهمة ومستمرة.

أهداف البحث: يهدف هذا البحث إلى معالجة عدة أمور، أهمها:

١- تسليط الضوء على واحد من أهم مُتكلمي الاثنا عشرية في عصرنا الحاضر تلك الشخصية التي بلغت من الشهرة والصيت مبلغا عظيما في شتى أرجاء الوسط الشيعي؛ بفضل برامجه المرئية ومؤلفاته المقروءة والتي بث فيها " كمال الحيدري" مواقفه من الكثير من معتقدات فرقة الإمامية الاثنا عشرية – لاسيما موقفه من نظرية الإمامة– تلك المواقف التي كانت وما زالت محط أنظار الباحثين والمفكرين سواء ممن ينتمون إلى المذهب الاثنا عشري أم من مخالفيهم من المذهب السني.

٢- بيان منهج "الحيدري" في معالجته لنظرية الإمامة.

٣- بيان موقف "الحيدري" من نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية، تلك القضية التي تُعد من مسلمات الاثنا عشرية؛ لذا فهي من أخطر وأدق قضاياها.

٤- بناء رؤية واضحة حول شخصية دار حولها خلاف وجدل كبير بين من يرون "كمال الحيدري" من أنصار مذهب الاثنا عشرية ومن أشد المنافحين عنه وآخرين يرونه من ألد أعداء هذا المذهب.

أهمية البحث:

لاشك أن البحث في نظرية الإمامة عند مُتكلم من المُتكلمين كفيل بأن يوضح لنا منهج هذا المُتكلم، ومن خلال عرضنا لموقف الحيدري من نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية نستطيع أن نجيب عن هذا التساؤل هل وافق "الحيدري" على معالجة التراث الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة أم أنه انسلخ من عباءة هذا التراث الكلامي وكان

له موقف من هذه المعالجة؟ وهنا تكمن أهمية هذا البحث في تناول نظرية الإمامة عند إحدى أهم شخصيات فرقة الاثنا عشرية في عصرنا الحاضر.

ومن وجهة نظر الباحث أن بيان موقف "الحيدري" من نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية من الأهمية بمكان أن تكشف لنا حقيقة الخلاف الذي دار حول الحكم عليه.

محاور البحث:

انقسم هذا البحث إلى أربعة محاور بالإضافة إلى المقدمة، وأخيرًا جاءت خاتمة البحث وعرض فيها الباحث أهم النتائج التي توصل إليها، أما عن محاور البحث فجاءت على النحو التالي:

- المحور الأول: مسار خط الاثنا عشرية تجاه نظرية الإمامة.
- المحور الثاني: منهج "الحيدري" في معالجته لنظرية الإمامة.
- المحور الثالث: موقف "الحيدري" من معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة
- المحور الرابع: تقييم موقف "الحيدري".

منهج البحث:

أما عن منهج البحث فإننا نؤثر هنا في معالجتنا لموضوع هذا البحث انتهاج المنهج التحليلي؛ حيث إنه يعدُّ –من وجهة نظر الباحث– أنسب المناهج وأشدها ملاءمة لطبيعة الموضوع وغايات البحث، ولكي لا يخرج البحث عن الأهداف المرجوة منه لم يقُم الباحث بنقد الكثير من خرافات الاثنا عشرية ومعتقداتهم الفاسدة.

أولاً ـ مسار خط الاثنا عشرية تجاه نظرية الإمامة:

تُعد مسألة الإمامة – كما آشرنا في مقدمة هذا البحث– من أقدم المسائل الكلامية التي دار حولها النقاش والجدال بين مُتكلمي الفرق الإسلامية على اختلاف مذاهبهم الفكرية سواء بعرضهم لهذه المسألة وفقا لمذهبهم أم بردودهم على تصورات بعضهم بعضا لهذه المسألة.

وإذا كانت نظرية الإمامة قد حظيت باهتمام الفرق الكلامية في البيئة الإسلامية غير أن النصيب الوافر من الاهتمام بهذه النظرية كان لفرقة الإمامية الاثنا عشرية؛ ولذا أُطلق على هذه الفرقة هذا اللقب–الإمامية الاثنا عشرية– لأنها تقول بضرورة الإمام والاعتقاد فيه نصا وتعينا.

لقد وضعت الاثنا عشرية للإمامة أهدافًا وأرست لها ركائز نالت بسببها الإمامة حجر الأساس في فكر هذه الفرقة وميّزتها عن بقية الفرق الكلامية الإسلامية الأخرى، فإذا كانت هذه الفرق ترى أن الإمامة من الواجبات الفقهية، وبالتالي فهي فرع من فروع الدين فإن الاثنا عشرية تَعُدُّ الإمامة من أصول الدين مؤكدين ذلك بالقول: "عندما نريد نحن الشِّيَعة أن نُعد أصول الدين انطلاقًا من رؤيتنا المذهبية، نقول: إنها التوحيد والنبوة والعدل والإمامة والمعاد، أي أننا نُدخل الإمامة في نطاق أصول الدين"[٢] "ولا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها ... بل يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة"[٣].

وترتب على ذلك أنهم يُكفرون من لا يُقر بالإمامة ويشهد على ذلك الكثير من المؤلفات الكلامية التي خلّفتها لنا هذه الفرقة[*].

وإذا كان هذا البحث يطمح إلى استجلاء موقف "الحيدري" من نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية فإن هذه الغاية تقتضي أول ما تقتضي قبل بيان هذا الموقف وتقييمه أن نتعرض– في عجالة وبما يخدم الأهداف المرجوة من هذا البحث– لمسار خط الاثنا عشرية تجاه نظرية الإمامة غير أننا هنا لسنا بصدد سرد تاريخي لهذه النظرية، فحسبنا الكثير من المجلدات والدراسات التي فاضت في الحديث عنها فأشبعوها بحثًا وتحقيقًا

سواء في إثباتها على يد من ينتمون إلى فرقة الاثنا عشرية أم دحضها وبيان تهافتها على يد مخالفيهم من الفرق الأخرى(*).

وبناءً على هذا سيركز الباحث في هذا المحور على بيان عمّا إذا كان الخلف من مُتكلمي الاثنا عشرية قد التزموا بمعالجة سلفهم لنظرية الإمامة أم أنه حدث تطور لتلك النظرية التي تُمثل العمود الفقري في البيت الاثنا عشري، وفي هذا الصدد يُمكننا القول: إنه لقد التزم أنصار الاثنا عشرية بعقيدتهم في مسألة الإمامة أنها واجبة على الله ومنصوص عليها وبعصمة الأئمة وأنّ علمهم إلهام من عند الله غير أن عقيدتهم هذه في الإمامة تعرّضت لمنزلق خطير بعد موت الإمام الحسن العسكري وهو الإمام الحادي عشر، والذي لم يثبُت تاريخيًا أنه ترك مولودا يكتمل به بُنيان سلسلة الأئمة الاثنا عشر، وبغض النظر عمّا إذا كان الإمام الثاني عشر موجودا أم غير موجود اضطر علماء الاثنا عشرية الأوائل إلى إرساء مبدأ جديد إلى عقيدتهم في الإمامة لتفادي معضلة الإمام الثاني عشر وهو مبدأ الغيبة أي غيبة الإمام الثاني عشر ثم الاعتقاد بعودته بعد غيبته ليملأ الأرض عدلا بعدما مُلئت جورا وظلما.

وظل الاثنا عشرية الأوائل على عقيدة انتظار رجعة الإمام الثاني عشر بعد غيابه وهو عندهم المهدي المنتظر، وقد ترتب على هذه العقيدة أنّهم عطلوا بعض الأمور كصلاة الجمعة والجهاد وإلى غير ذلك من الأمور التي يجب أن تكون مع الإمام المعصوم، فتم تأجيلها حتى رجعته غير أن هذا الحل الذي قدمه الأوائل من الاثنا عشرية لمعضلة غياب الإمام الثاني عشر قد تسبب في حدوث نوع من التصدع داخل البيت الاثنا عشري؛ لأنه يتنافى مع جوهر نظرية الإمامة عندهم.

ولمزيد من الإيضاح يُمكننا القول: إن جوهر نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية يقوم على الاعتقاد بعدم جواز خلو الأرض من قائم الإمام والذي يجب أن يكون معصوما، وفي هذا الصدد يقول "هشام بن الحكم"(*) –وهو أقدم مُنظري الإمامية الاثنا عشرية–: "ولا بد أن يكون في كل زمان قائم بهذه الصفة (العصمة) إلى أن تقوم الساعة"(٤).

ومن هنا فإن حصر الأئمة في اثني عشر إمامٍ فقط يتناقض مع جوهر هذه النظرية والتي تقول كما أشرنا إلى عدم جواز خلو الأرض من الإمام، فمن المفترض بناءً على جوهر هذه النظرية أن يكون عدد الأئمة غير محصور إلى قيام الساعة هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، فإن ذلك الحل الذي قدمته الاثنا عشرية بخصوص معضلة الإمام الثاني عشر والذي يكمن في مبدأ الغيبة يُطيح بصلب نظرية الإمامة، والذي يقوم على ضرورة وجود الإمام المعصوم لهداية الناس وإقامة الشريعة وتبليغ الدين.

وهنا حدث نوع من الهزة داخل البيت الاثنا عشري، وهذه الهزة تكمن في تطور معالجة القدامى لنظرية الإمامة، وهذا ما قام به بعض من فقهاء ومُتكلمين الاثنا عشرية المحدثين والمعاصرين، وعليه بدأت نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية تدخل في طور جديد.

وقد كان لفُقهاء ومُتكلمي الاثنا عشرية المحدثين والمعاصرين وقفة حيال أسلوب ومنهج علم الكلام الاثنا عشري في صورته التقليدية في معالجته لنظرية الإمامة؛ وعلى أثر هذه الوقفة نشأ تيار داخل فرقة الاثنا عشرية يدعو فيه الفقهاء إلى الاجتهاد في القضايا الدينية، وهو ما ترتب عليه نيابة الفقيه لبعض صلاحيات الإمام الغائب كجمع الزكاة وتوزيعها، ثم ما لبث هذا التيار أن تطوّر إلى القول بالولاية المُطلقة للفقيه المُجتهد وهو ما أُطلق عليه نظرية (ولاية الفقيه)[*] التي أعطت للفقيه منزلة تساوي منزلة الإمام.

مما أدى إلى استبدال نظرية (ولاية الفقيه) بنظرية الإمامة؛ حيث مُنح الفقيه صلاحيات الإمام نفسها، وفي هذا الصدد يقول "الخميني" (١٩٠٢-١٩٨٩) -والذي تبنى نظرية ولاية الفقيه والتي امتدت حتى العصر الحاضر- عن صلاحيات الفقيه: " تثبُت له الولاية نفسها التي كانت ثابتة للرسول الأكرم صلى الله عليه وسلم، ويجب على جميع الناس إطاعته فتوهم أن صلاحيات النبي صلى الله عليه وسلم في الحكم كانت

أكثر من صلاحيات أمير المؤمنين وصلاحيات أمير المؤمنين أكثر من صلاحيات الفقيه هو توهُّمٌ خاطئ وباطل"[٥].

من سياق هذا النص يتضح أن "الخُميني" يُسوي بين الفقيه والإمام المعصوم، مؤكدا أن الفقهاء أوصياء الرسول، من بعد الأئمة وفي حال غيابهم، وأنهم مُناطون بمهام الإمام.

وتجدر الاشارة إلى أن نظرية ولاية الفقيه والتي وُضعت بديلا لنظرية الإمامة لم تكن محل إجماع الفقهاء والمفكرين الشيعة في العصر الحديث، فقد وُجدت نظريات تُدافع عن الديمقراطية، وتُنادي بحكم الشورى، وترى ولاية الأمة على نفسها، ومن أبرز هؤلاء الشيخ "محمد جواد مغنية"[*] (١٣٢٢-١٤٠٠) والذي رفض نظرية ولاية الفقيه مؤكدا أن "المعصوم وحده هو الذي يجب اتباعه في جميع أقواله وأفعاله ... أما النائب والوكيل فلا ... وأيضا نعتقد أن من قال وادعى أن للمجتهد العادل كل ما للمعصوم ... يزعم لنفسه ما خص الله به صفوة الصفوة من خلقه وهم النبي وأهل بيته"[٦].

وفي السياق نفسه ذهب الشيخ "محمد مهدي شمس الدين" (١٩٣٦-٢٠٠١) والذي كان رئيسًا للمجلس الإسلامي الشيعي الأعلى إلى أنه من الآثار المُترتبة على نظرية ولاية الفقيه أنها تُنتج دولة يحكمها رجال الدين باسم التشيع، وتسهم في بناء جهاز كهنوتي يسوي بين موقع الفقيه وبين النبوة والإمامة، ولقد نادى شمس الدين أن تستمد الأمة شرعيتها من نفسها وهو ما دشنه في نظريته ولاية الأمة على نفسها[٧].

وعلى أية حال يُمكننا القول: إن مسار نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية ومن خلال ما تم ذكره باختصار- وذلك لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث- قد تطور على يد الكثير من فُقهاء ومُتكلمي الاثنا عشرية المحدثين والمعاصرين على اختلاف وجهات نظراتهم غير أنهم أكدوا أن نظرية الإمامة كان لابد من معالجتها لتفادي قصور معالجة القدامى لهذه النظرية.

ثانيا ـ منهج الحيدري في معالجته لنظرية الإمامة:

لقد نالت مسألة الإمامة –كما أشرنا في مقدمة هذا البحث– اهتمام معظم الفرق الكلامية وتأتي فرقة الاثنا عشرية على قائمة هذه الفرق عنايةً بهذه المسألة مع الوضع في الحسبان أن عناية الاثنا عشرية بهذه المسألة كان حاضرًا طوال التاريخ منذ نشأتها وإلى وقتنا الحالي.

ولم يكن "الحيدري" وهو أحد أهم رموز الاثنا عشرية في وقتنا الحاضر بمنأى عن هذا الاهتمام بهذه المسألة، فلقد بحث في مُجمل مؤلفاته نظرية الإمامة بل نجده يُخصص موسوعة كاملة من مؤلفاته أطلق عليها "موسوعة الإمامة" عرض فيها منهجه في معالجته لنظرية الإمامة، وطبقا للغايات المرجوة من هذا البحث سنقوم بدورنا في هذا المحور بتعرُّف منهج "الحيدري" في معالجته لنظرية الإمامة– وهذا من شأنه يُساعدنا في تقييم موقف الحيدري من معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري– وذلك من خلال مجموعة من النقاط: تتمثل النقطة الأولى في ببيان أثر منهجية معالجة الإمامة في اختلاف الأمّة.

لقد استهل الحيدري معالجته لهذه النظرية بتأكيد أن جُلّ الاختلافات والانقسامات التي وقعت داخل الصف الإسلامي والتي ترتب عليها في بعض الأحيان كما يقول الحيدري" وقوع حوادث دامية بين أبناء المجتمع الإسلامي إنما يرجع في المقام الأول إلى ذلك الاختلاف الذي دار حول شروط الإمامة ومهام الإمام، وهذه الشروط وتلك المهام التي طُرحت بمناهج مُختلفة"(٨).

ومن هنا يتضح أن "الحيدري" يؤكد أن الخلاف حول مسألة الإمامة يرجع في جزء أساسي منه إلى منهج كل فرقة في معالجتها لهذه النظرية؛ وعليه فإن "الحيدري" يرى أن منهجية معالجة نظرية الإمامة كانت المُعول الأساسي في هذا الشقاق والاختلاف بين أبناء الأمة.

وبعد أن استهل "الحيدري" منهجه في معالجة نظرية الإمامة ببيان أثر منهجية معالجة الإمامة في اختلاف الأمّة نجده بعد ذلك يتطرق إلى الاسباب التي دفعته لمعالجة نظرية الإمامة –وهذه هي النقطة الثانية في معالجته– وفي هذا الصدد يُمكننا القول: إنه من خلال استقرائنا لموسوعة الإمامة[*] "للحيدري" نستطيع أن نستخلص دوافع كثيرة حرّكته لهذه المعالجة ومنها:

أولا– الاختلاف الذي دبّ بين الفرق الاسلامية حول مسألة الإمامة جعل الحاجة ماسّة إلى بحث الإمامة بحثا وافيا ومُتجردا؛ وذلك للوقوف على حقيقة الإمامة وليس "اجترار الماضي وتحريك الساكن وتأجيج الحس العاطفي وإثارة الفتنة بين أبناء الأمّة"[٩].

ثانيا– أن فرقة الاثنا عشرية في العصر الحالي بحاجة إلى المزيد من الأدلة والبراهين لبلورة مُعتقدها حول الإمامة وطرحه والدفاع عنه.

ثالثا– تعريف المُخالفين بأصالة الإمامة والرد على ما يُثيرونه من شُبهات حول هذه المسألة.

هذه كانت أهم الدوافع التي حركت "الحيدري" لمعالجة نظرية الإمامة والاهتمام بمسائلها المُختلفة، وجعلت الحاجة مستمرة إلى هذه المعالجة –كما يقول الحيدري– "بعيدا عن التعصب الأعمى والدوافع الباطلة، وهذه المعالجة التي من شأنها الوقوف على الأسباب التي أدت إلى التناحر والاختلاف الكبير الذي وقع في فهم حقيقة الإمامة والعمل على علاجه"[١٠].

ومن هنا دعت الحاجة كما يُشير الحيدري إلى تأسيس منهج آخر أطلق عليه الحيدري "المنهج القرآني"؛ حيث يقوم هذا المنهج على معالجة نظرية الإمامة ببيان حقيقتها وشروطها ومهامّ الإمام ومسئولياته وفق مبادئ وأسس خاصة بهذا المنهج.

وهذا ما يجُرنا إلى النقطة الثالثة في هذا المحور، وهي تكمن في بيان المنهج المُختار عند "الحيدري" في معالجته هذه لنظرية الإمامة، وقبل أن يرسم الحيدري الصورة العامة لمنهجه نجده يقوم بالتمييز بين طريقين لمعالجة نظرية الإمامة(*) يختلف أحدهما عن الآخر في الآثار والنتائج المترتبة عليهما:

الطريق الأول: وهو الأسلوب الذي اتبعه كثير من علماء الكلام، وهو الذي سُمّي في كتابتهم بالدليل العقلي لإثبات الإمامة وشرائطها.

والأساس الذي ينطلق منه هذا الطريق هو أن تُحدّد المسئوليّات الأساسيّة التي ألقيت على عاتق الإمام، ثمّ يلتزمون بالشرائط التي لابدّ من توافرها في الشخص المسئول عن ذلك، من خلال معرفة حدود تلك الوظائف، ومدى المسئوليّات التي ينهض بها الإمام.

الطريق الثاني: أن نرجع إلى القرآن لنرى ماذا يقول عن حقيقة الإمامة وشرائطها، بغض النظر عن المسئوليّات والوظائف التي ألقيت على عاتقها.

ولقد عبرّ الحيدري عن الطريق الأول "بالمنهج الآني" الذي يتحرّك من المعلول إلى العلّة؛ لأننا ننتهي فيه من خلال المسئوليّات الملقاة على عاتق الإمام إلى الشرائط الواجب توافرها فيه، وقد عبّر عن الطريق الثاني "بالمنهج اللمّي" الذي يتحرّك من العلّة إلى المعلول لأننا نبحث فيه الإمامة في نفسها لنتعرّف الإمامة القرآنيّة ثمّ ننتقل إلى بيان شروطها، ثمّ نتوقّف عند المسئوليّات والمهام التي أوكلت إليها.

ومن خلال ما سبق يتضح أن الحيدري يشير إلى أن هناك منهجين حيال معالجة الإمامة ينطلق كلٌّ منهما من نظام فكري يختلف عن الآخر، ومن هنا أنتج كلّ واحد منهما مفهومه الخاص للإمامة.

أما عن المنهج الأول، وهو المنهج الكلامي السنّي كما يرى "الحيدري" فقد تعامل مع الإمامة كمفهوم سياسي بحيث لا يزيد على الخلافة أو القيادة السياسية

للأمة، ومن هنا يقول الحيدري: "إنه نظرا لأن هذا المنهج لم يُحط بحقيقة الإمامة قام بقصرها على بُعدها السياسي في قيادة الدولة ثم انتهى إلى تحديد شروطها وفقا لهذا البُعد وكانت النتيجة أنه فرغها من شرائطها ومدلولاتها ومواصفاتها القرآنية ومنعها من أبعادها الأخرى التي أعطاها لها القرآن الكريم"(١١).

أما عن المنهج الثاني فقد تعامل معها على أساس شامل يتخطى البُعد السياسي من دون أن يُلغيه من حيث أراد لها كما يشير "الحيدري"؛ حيث يذكر: "أن تكون ظاهرة وجودية دائمة تدخل في نظام الهداية الخاص بحيث يحتاج إليها النوع الإنساني في كلّ لحظة، ولا تخلو منها الأرض طرفة عين، بل ولا ينبغي ذلك ولا يُعقل"(١٢). وهذا المنهج قام ببناء نسقه النظري من خلال ما استلهمه من القرآن الكريم.

وبعد أن ميّز "الحيدري" بين المنهجين المختلفين في معالجة الإمامة نجده يذهب إلى أن الإمامة وبوصفها أحد المصطلحات التي جاء ذكرها في أكثر من موضع في القرآن الكريم ليس بمقدورنا فهم حقيقتها ولا بوسعنا أن نوضح شروطها ومهام الأئمة وأدوارهم دون الرجوع إلى القرآن الكريم.

وبناءً على هذا تبنّى "الحيدري" المنهج الثاني وهو ما أطلق عليه المنهج القرآني ووفق هذا المنهج كما يقول "الحيدري" بإمكاننا أن "نثبت شروط الإمامة أولا قبل البحث في مهام ومسئوليات الإمام، ومن هنا ليس من الصحيح وفق هذا المنهج تحديد تلك الشروط بمسئوليات وأدوار الإمام كما لا يصح أن تُقاس هذه الشروط إلى تلك المسئوليات حتى لا يقال بتهافتها أو عدم الحاجة إليها(١٣).

ولتقريب آليات هذا المنهج أشار "الحيدري" إلى أن مُعالجة نظرية الإمامة في هذا المنهج المُختار تتم من خلال مرحلتين(*)، المرحلة الأولى: وهي الإمامة العامّة والمرحلة الثانية: وهي الإمامة الخاصّة.

فالمرحلة الأولى تهتم بالبحث في المكوّنات الأساسيّة لنظريّة الإمامة أو شروط الإمامة وهذه المرحلة ترتبط بالمفهوم العام للإمامة، ولا صلة لها بتحديد المسئوليات التي عُهدت إلى الإمامة والأدوار التي على الأئمّة أن ينهضوا بأدائها وهو ما يدخل في مهام المرحلة الثانية.

ومن خلال تتبعنا للمرحلة الأولى لمنهج "الحيدري" في معالجته لنظرية الإمامةَ نستطيع أن نستخلص المكونات الأساسية أو شروط الإمامة التي وضعها "الحيدري"، وهي على النحو التالي:

١- الديمومة والاستمرارية أي لا تختص بعصر دون آخر.

٢- النص والتعيين.

٣- مُزودة بمؤهلات تتناسب مع مسئولية الإمام، من عصمة كاملة على كافة المستويات والعلم الكامل التام من غير كسب.

هذه هي الشروط التي وضعها "الحيدري" لنظرية الإمامة ولقد أورد في جانب كبير من مؤلفاته الكثير من الآيات القرآنية لإثبات هذه الشروط بعد تأويلها(*)، ولو أردنا أن نسوق كل الأدلة التي طرحها "الحيدري" في هذا الصدد لاستغرق منّا هذا الأمر عشرات الصفحات، ولخرج هذا البحث عن غايته وأهدافه، ولذا سنكتفي بإيراد دليلٍ على كل شرط من هذه الشروط، ومن هذه الآيات التي ساقها الحيدري قوله سبحانه وتعالى: (وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الأرض خَلِيفَةً قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ قَالَ إِنِّي أَعْلَمُ مَا لا تَعْلَمُونَ) [البقرة:٣٠].

ويقوم "الحيدري" هنا بتأويل هذه الآية الكريمة لإثبات الشرط الأول من شروط الإمامة وهو ديمومتها واستمرارها في أنّ هذا الخليفة أرضي، وهو موجود في كلّ زمان، والدال على ذلك قوله: (جَاعِلٌ) لأنّ الجملة اسميّة، وكون الخبر على صيغة «فاعل» التي هي بمنزلة الفعل المضارع، أي تفيد الدوام والاستمرار.

وأمّا عن ثبوت الشرط الثاني من شروط الإمامة طبقا لمنهج "الحيدري" فهو أن الإمامة تكون بالنص والتعيين أو أنها عهد إلهي ونصب رباني –كما يقول الحيدري–؛ فمن الآيات التي ساقها الحيدري في هذا الصدد قوله تعالى لإبراهيم الخليل –عليه السلام–: (إِنِّي جَاعِلُكَ لِلنَّاسِ إماما ۖ قَالَ وَمِن ذُرِّيَّتِي ۖ قَالَ لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ) [البقرة:١٢٤].

وهنا راح الحيدري يؤكد أنه طالما أن الإمامة عهد وأمر إلهيٌّ فلابد أن تكون بنص منه تعالى، ولا مجال فيها لاختيار الناس وانتخابهم؛ فهي ليست أمرا وشأنًا من شئونهم، بل هي أمر وشأن وعهد إلهي كما قالت الآية الكريمة: [لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ].

وأمّا عن ثبوت الشرط الثالث من شروط الإمامة وهي عصمة الإمام فقد استدل "الحيدري" على أن الإمام لابد أن يكون معصوما عصمة تامة بناءً على قوله جل في علاه: (إِنَّمَا يُرِيدُ اللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنكُمُ الرِّجْسَ أَهْلَ الْبَيْتِ وَيُطَهِّرَكُمْ تَطْهِيرًا) [الأحزاب:٣٣]

وأمّا عن ثبوت العلم الخاص للإمام فقد استدل "الحيدري" على ذلك بقوله تعالى: (وَجَعَلْنَا مِنْهُمْ أَئِمّة يَهْدُونَ بِأَمْرِنَا لَمَّا صَبَرُوا وَكَانُوا بِآيَاتِنَا يُوقِنُونَ) [السجدة:٢٤]؛ فاليقين الذي يصل إليه الإمام كما يقول "الحيدري" "يختلف عن العلم المُتعارف عندنا"(١٤).

هذه كانت وقفة حول شروط الإمامة طبقا لمنهج "الحيدري في معالجته لنظرية الإمامة، وهذه الشروط كما أشرنا تندرج تحت ما أطلق عليه الحيدري مرحلة الإمامة العامة.

وبناءً على ذلك المنهج الذي اقترحه الحيدري في معالجته لنظرية الإمامة من خلال مرحلتين، فإننا نجده يؤكد أنّه لا يمكن الوقوف على فلسفة ما اشترطناه في الإمامة من العصمة والنص والديمومة والعلم الخاص– وهي ما أُطلق عليها المرحلة

الأولى الإمامة العامة والتي تنهض ببيان شروط الإمامة ومكوناتها الأساسية، وهي ما أشرنا إليها آنفا– إلَّا إذا أدركنا المهام والمسئوليّات التي أُنيطت بدور الإمامة في النظريّة القرآنيّة.

وهنا ننتقل لبيان الأدوار التي على الأئمّة أن ينهضوا بإدائها وهو ما يدخل في مهام المرحلة الثانية الإمامة الخاصة، وإذا كان "الحيدري" كما أشرنا آنفا قد أفرد جزءا كبيرا من كتاباته لبحث شروط الإمامة فإن أدوار الأئمة أيضا قد نالت حظا وافرا من هذه المؤلفات، ومن خلال استقرائنا للكثير من مؤلفات الحيدري نجده قد حدد الأدوار التي على الأئمّة أن ينهضوا بإدائها وهي على النحو التالي(*):

- الدور الوجودي التكويني.
- المرجعية الدينية أو الدور التشريعي.
- القيادة السياسية.
- القدوة الصالحة.

ومن هنا يتضح أن منهج "الحيدري" في معالجته لنظرية الإمامة يرسم أربعة أدوار للإمام مؤكدا الدور الوجودي للإمام بل إن صحّ التعبير ووفقا لهذا المنهج –كما يقول الحيدري– "فإنّ هذه الادوار إنّما هي ثمرات ذلك الدور الوجودي"(١٥) الذي عبّر عنه القرآن الكريم بالشجرة الطيّبة التي (أَصْلُهَا ثَابِتٌ وَفَرْعُهَا فِي السَّمَاءِ تُؤْتِي أُكُلَهَا كُلَّ حِينٍ بِإِذْنِ رَبِّهَا وَيَضْرِبُ اللَّهُ الأَمْثَالَ لِلنَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَتَذَكَّرُونَ)[إبراهيم: ٢٤:٢٥].

ويستطرد "الحيدري" في بيان أهمية الدور الوجودي للإمام قائلا: "فكما أنّ للماء أثرًا تكوينيًا في حفظ الحياة المادّية، وعدمه عدم لها، وكذلك الهواء والشمس كلّ منهما له أثره التكويني في الوجود المادّي، فكذلك وجود الإمام ... ولو فرضنا جدلًا وجود بدائل أخرى عن الماء والهواء والشمس، فإنّه لا يمكن إيجاد بديل آخر عن الإمام، ففيه يكمُن السرّ في حفظ نظام التكوين"(١٦).

وأما عن الدور التشريعي الذي ينهض به الإمام فهو بيان العقائد والأخلاق والحلال والحرام؛ فالإمام كما يقول الحيدري هو" الرابط بين الناس وربهم ... فهو دليل هادِ للنفوس إلى مقاماتها ودرجاتها المعنوية"(١٧)، وهذا الدور يحتاج فيه الإمام كما يقول الحيدري إلى العصمة غير "أن العصمة هنا شرطٌ لكي ينهض الإمام بدوره التشريعي لا أنها شرط فيه كحاكم سياسي"(١٨).

هذه كانت المسئوليات والأدوار التي ينهض الإمام للقيام بها وفقا لمنهج "الحيدري، والتي بعد أن قام ببيانها راح يؤكد العلاقة الموجودة بين هذه المهام أو الأدوار، كما أنه بين شروط الإمامة دون أن يُحدد هذه الشروط بتلك المسئوليات، ويعطي "الحيدري" مثالا على ذلك بقوله: "فبالإمكان أن نُثبت من خلال هذا المنهج أنّ لشرط العصمة والعلم الخاص دخلًا في دور الإمام التشريعي دون دوره في القيادة السياسية ولكن لا بالشكل الذي يتحدد فيه شرط العصمة من خلال هذا الدور التشريعي ... وأمثال ذلك"(١٩).

هذه كانت أهم الخطوط العريضة لمنهج الحيدري في معالجته لنظرية الإمامة وبعد انتهائه من هذه المعالجة راح يؤكد أن "الإمامة ضرورة وجودية وقانونا في الهداية الخاصة لا يعقل تخّلفه، وأنها ظاهرة دائمة تلازم الخليفة إلى أن تبلغ الإنسانية كمالها المنشود"(٢٠).

ثالثاـ موقف الحيدري من معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة:

قبل أن نتطرق إلى بيان موقف "الحيدري" من معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة نود أن نشير في عجالة إلى الأسس التي ارتكز عليها هذا المنهج في معالجته لهذه النظرية وفي هذا الصدد يُمكننا القول: إنه إذا كانت من أهم الألقاب التي أُطلقت على علم الكلام أنه علم العقيدة؛ وذلك لأن موضوعه يدور حول قضايا العقيدة الإسلامية والتي بوّبها المُتكلمون وقسموها إلى ثلاثة مباحث رئيسية: الإلهيات، والنبوات، والسمعيات غير أننا نجد مُتكلمي الاثنا عشرية قد أضافوا إلى هذه المباحث الرئيسة مبحثا رابعا لا يقل أهمية – من وجهة نظرهم– عن هذه المباحث الثلاث ألا وهو مبحث الإمامة، هذا المبحث الذي صار هو الأساس في تبلور نشأة علم الكلام الشيعي عامة وعند فرقة الاثنا عشرية خاصة.

إن الناظر في أبحاث مُتكلمي الاثنا عشرية ومؤلفاتهم يلحظ أنها تدور حول مبحث الإمامة والاستدلال عليه؛ لذا تُعد نظرية الإمامة الأهم والأبرز في مجال الدراسات الكلامية الاثنا عشرية، فإليها يعود نشأة علم الكلام الاثنا عشري منذ نشأته الأولي وإلى عصرنا الحاضر.

وقد التزم مُتكلمو الاثنا عشرية بحث موضوع الإمامة بوصف مبحث الإمامة من الأصول الكلامية وعليه لابد من بحثه في علم الكلام، وذلك عن طريق بيان هذا المبحث وتحليله والدفاع عنه على أسس عقلية أي أنهم حاولوا أن يؤسّسوا بناءً عقليًا مُستقلًا؛ لكي يستطيعوا الدفاع عن هذا المبحث إمام هجمات المُخالفين لهم في هذا المبحث(*).

ولقد ارتكز مُتكلمو الاثنا عشرية في معالجتهم لنظرية الإمامة على مبدأ اللطف الإلهي مؤكدين أن تنصيب أو تعيين الإمام من عند الله هو نوع من اللطف الإلهي لنا في "أداء الواجبات العقلية والاجتناب عن المُقبحات ويكون ذاك الإمام حافظا للشريعة مُبينًا لها"(٢١).

ومن هنا يتضح أن مُتكلمي الاثنا عشرية يوجبون الإمامة عقليًا وذلك من مُنطلق أن "عناية الله تقتضي ألا يترك العالم خاليا من إمام يجمع الناس ويعرّفهم مصالحهم الدينية والدنيوية؛ فتنصيب الإمام لطف وكل لطف واجب على الله سبحانه وتعالى، فتنصيب الإمام واجب على الله"(٢٢)؛ لأنه يريد لعباده فعل الطاعات ويكره لهم فعل الآثام والمُنكرات؛ فوجب عليه أن يُنصب للمُكلفين إماما يحضهم على الطاعات ويُنفرهم من القبيحات.

وبناءً على ذلك اللطف الإلهي ذهب "الحلي"(١٢٥٠-١٣٢٥) وهو أحد أهم رموز مُتكلمي الاثنا عشرية القدامى إلى أن إنكار الإمامة شر من إنكار النبوة؛ حيث يقول في هذا الصدد: "الإمامة لطف عام والنبوة لطف خاص، لإمكان خلو الزمان من نبي حي، بخلاف الإمام وإنكار اللطف العام شر من إنكار اللطف الخاص"(٢٣).

وعن علة وجود الإمام ذهب المنهج الكلامي الاثنا عشري إلى أن المُكلفين مع وجود الإمام هم "أقرب إلى الطاعات وأبعد عن المعاصي؛ لجواز وقوعها منهم وذلك بردعه لهم عنها وحمله إيّاهم على أضدادها"(٢٤).

أما عن الصفات الواجب توافرها في الإمام فلقد ذهب مُتكلمو الاثنا عشرية (*) إلى أن الإمام لابد أن يكون معصوما وبرروا ذلك عقليا من مُنطلق أن ما جاء به النبي صلى الله عليه وسلم من أحكام تشريعية واجبة النفاذ من قِبل المُكلفين إلى يوم القيامة، وهذه الأحكام لابدّ لها من حافظ ينقلها إليهم من غير تغيير ولا تحريف، وذلك الناقل يجب أن يكون معصومًا وإلا لجاز فيها التغيير والتحريف وما دام معصوما وجب أن يكون مُستجمعا لأصول الكمالات النفسية وهي العلم بالأمور الدينية والدنيوية والعفة والشجاعة والعدالة.

هذه كانت إطلالة سريعة حول معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة، وإذا انتقلنا الآن إلى بيان موقف "الحيدري" من هذه المعالجة فإننا نجده يستهل

موقفه ببيان المقصود بالمنهج الكلامي في بحث الإمامة، مُشيرا إلى أن ذلك المنهج الذي اتبعه علماء الكلام، والذي سُمّي في كلماتهم بالدليل العقلي لإثبات الإمامة وشرائطها.

ثم بعد ذلك نجد "الحيدري" يوضح لنا الطريق الذي يتحرك فيه المتكلمون في هذا المنهج، وفي هذا الصدد يقول الحيدري: "إن هذا المنهج يتحرك "من المعلول إلى العلة؛ لأننا ننتهي فيه من خلال المسئوليات المُلقاة على عاتق الإمام إلى الشرائط الواجب توفّرها فيه"(٢٥).

ومن هنا يتضح أن الحيدري يُشير إلى أن الطريق الذي اختطه المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجته لنظرية الإمامة يبدأ بوضع مهام ومسئوليات الإمام ثم يستنبط منها في النهاية الشروط الواجب توفرها في الإمامة.

وبعد عرض "الحيدري" لمفهوم المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجته لنظرية الإمامة والطريق الذي اختطه مُتكلمو الاثنا عشري راح يُبين الأساس الذي انطلق منه هذا المنهج في معالجته للإمامة، وفي هذا الصدد يقول: "لقد انطلق المنهج الكلامي الاثنا عشري من نقطة مركزيّة في تكوين نظامه الفكري لفهم نظريّة الإمامة تمثّلت في الرد على المدرسة السنيّة"(٢٦).

وبعد أن وضّح "الحيدري" الأساس الذي انطلق منه المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجته لنظرية الإمامة راح يؤكد أنه قد ترتب على هذا الأساس قولهم بالشروط التالية للإمامة "نظريّة النص في مقابل نظريّة الشورى، وأنّ الإمامة متصلة ومستمرة إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها، كما اشترطوا العصمة المطلقة على مستوى الاعتقاد والاخلاق والسلوك قبل البلوغ وبعده، والعلم الكامل التام من غير كسب"(٢٧).

وبعد أن عرض "الحيدري" الأساس والشروط اللازمة لنظرية الإمامة في الفكر الكلامي الاثنا عشري اتخذ موقفا حيال هذا المنهج – ضمنه في الكثير من مؤلفاته– مُشيرا إلى أنه بالرغم من أن هذا المنهج الكلامي قد "قدم خدمات جلّية في تاريخ التشيع وأفرز رموزا فكرية كالمفيد(٩٤٨-١٠٢٢م)، والمرتضى (٩٦٦-١٠٤٤م)، والطوسي (٩٥٥-١٠٥٠م)، والحلي (١٢٥٠-١٣٢٥م)، إلا أنه تورط في مساحات من مساراه بردود الفعل؛ فافتقد عنصر المبادأة وبافتقاده هذا العنصر أهمل التأسيس أو كاد وهو ما فوت الفرصة لبحوث تأسيسية بمقدورها أن تضع الإمامة في أفقها الإسلامي الرحيب"[٢٨].

ومن هنا يتضح أن "الحيدري" بالرغم من ثنائه على ذلك الجهد الذي قدمه رموز المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجتهم لنظرية الإمامة غير أن الحيدري يأخذ على هذا المنهج اقتصاره فقط على دور المُدافع لهجمات المدرسة السنّية والرد عليها، ووضّح الحيدري هذا الدور من خلال بيانه لنقطة انطلاق هذا المنهج في معالجته لنظرية الإمامة والتي أشرنا إليها منذ قليل.

ويستطرد "الحيدري" في بيان أن هذا الدور الذي أخذه هذا المنهج على عاتقه قد جعله دوما يفتقد عنصر البدء، وبافتقاده هذا العنصر أهمل هذا المنهج في تأسيس بحوث من شأنها وضع الإمامة في مكانها اللائق بها داخل العقيدة الإسلامية، ولذا يؤكد أن المنهج الكلامي الاثنا عشري "عجز عن إيفاء مسألة الإمامة تمام حقها"[٢٩]؛ فأنتج "أبحاثًا وقعت في الأعمّ الأغلب في حيز الدفاع والسعي إلى إذعان الخصم، وقلمّا تجد هدفًا أوسع مدى وأبعد نظرًا"[٣٠].

وبمعنى آخر لقد تحولت أكثر الأبحاث التي طُرحت في علم الكلام الاثنا عشري في مسألة الإمامة إلى ردود فعل لما تقوله المدرسة السنّية في هذه المسألة، ولذا لم تأخذ الحيز الكافي من البحث العلمي بعيدا عن المؤثرات التي تركتها المدرسة السنّية

أي أن المنهج الكلامي الاثنا عشري قد خاض نظرية الإمامة على ساحة المدرسة السنّية.

وخلاصة القول: إن المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجته لنظرية الإمامة قد كرس جهده للرد على الأسئلة والشبهات والإشكاليات التي تطرحها المدرسة السنية، وهذا ما جعله لا يقدم لنا بحوثا دقيقة حول هذه النظرية لانشغاله بالرد على الطرف المخالف وهذه أولى مواطن القصور التي يأخذها "الحيدري" على المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجته لنظرية الإمامة.

أما عن موطن القصور الثاني في معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة كما يشير "الحيدري" هي أن هذا الطريق الذي اختطه هذا المنهج في هذه المعالجة –والذي يبدأ بوضع مهام ومسئوليات الإمام ثم يستنبط منها في النهاية الشروط الواجب توفرها في الإمامة – قد أفضى به إلى "حدوث ضربٍ من التهافت وعدم الانسجام بين المسئوليّة الملقاة على عاتق الإمام، والشروط والمواصفات التي ذُكرت له؛ فالشروط تبدو أضخم وأوسع بكثير من المهمّة التي ينهض بها الإمام"(٣١).

لقد ذهب الحيدري إلى أن هناك بونًا شاسعًا وعدم انسجام بين تلك الشروط التي وضعها مُتكلمو الاثنا عشرية للإمام، والتي من أهمها عصمة الإمام وعلمه التام، وبين مسئولياته أو المهام المنوط بها، والتي تكمن في دوره الوجودي التكويني ومرجعيته الدينية أو دوره التشريعي؛ فالشروط التي وضعها المنهج الكلامي الاثنا عشري أعلى بكثير من تلك المهام التي ينهض الإمام بإدائها.

ويستطرد "الحيدري" في بيان أنه قد ترتب على هذا التهافت وعدم الانسجام حدوث نوع من الرفض لمعالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة مع الوضع في الحسبان أن هذا الرفض لهذا المنهج لم يكن فقط من تجاه مخالفي هذه

الفرقة بل امتد هذا الرفض حتّى داخل الصف الشيعي الاثنا عشري ذاته. فمن هؤلاء كما يقول "الحيدري" من رفض نظريّة النص في الإمامة، ومنهم من احتمل أنّ العصمة تكفي بحد معيّن لا تتجاوزه، لعدم الحاجة إلى ما هو أزيد من ذلك. ومنهم من راح يتساءل عن الفائدة المترتبة على وجود إمام غائب عن الأنظار ليس بمقدوره أن يواجه مشكلات العصر ويجيب عمّا يثيره من تحدّيات، ويتحمّل مسئوليّته فعلًا، فإنّ وجود مثل هذا الإمام يعد لغوًا لا فائدة منه(*).

هذا عن موقف "الحيدري" من معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة، وقد اتضح لنا من خلال هذا الموقف أن "الحيدري" يرى أن هذه المعالجة قد شابها بعض السلبيات، ومن أهمها أن هذا المنهج قد خاض بالبحث في نظرية الإمامة على ساحة المدرسة السنّية، وذلك من خلال الرد على شبهات وتساؤلات تلك المدرسة وهو ما أفقده عمل أبحاث تأسيسية حولها، ومن ثم اتسم طابع هذا المنهج بطابع ردود الفعل وليس بطابع التأسيس من تأثيرات جاءت إليه من المنهج الكلامي للفريق الآخر، بحيث بدا الاتجاه الإمامي كما يقول الحيدري: "وكأنه يخوض معركة الدفاع عن الإمامة على ساحة الفريق الآخر، متورطًا بإشكالياته، وأسئلته ومُنطلقاته وهذه نتيجة طبيعية للمنهج الدفاعي ولغياب التأسيس"(٣٢).

ومن هنا يتضح أن "الحيدري" يؤكد أنه من أولى مواطن القصور في معالجة نظرية الإمامة في الفكر الكلامي الاثنا عشري التقليدي هو استجابة هذا الفكر للدخول في المناظرات مع المخالفين له، وذلك على حساب-كما يقول "الحيدري"-: "البناء الفكري المُستقل الذي يُكرس نفسه للتأسيس أكثر من مجرد النقض والمحاججة"(٣٣).

هذا من ناحية ومن ناحية أخرى نجد "الحيدري" يرى أن معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة كما أشرنا آنفا إليه ضربٌ من التهافت وعدم الانسجام بين المسئوليّة الملقاة على عاتق الإمام، والشروط والمواصفات التي ذُكرت

لـه؛ فالشروط تبدو أضـخم وأوسـع بكثير من المهمّة التـي ينهض بهـا الإمـام، والسبب الرئيس في حدوث هذا التهافت وعدم الانسجام هو ما أشرنا إليه آنفا من أن الطريق الذي اختطه هذا المنهج في هذه المعالجة يبدأ بوضع مهام ومسئوليات الإمام، ثم يستنبط منها في النهاية الشروط الواجب توفرها في الإمامة، وهذا على خلاف المنهج القرآني والذي تبناه الحيدري في معالجته لنظرية الإمامة والذي لم يدخل في بحث الإمامة مباشرة وكرد فعل للمنهج الكلامي السني كما فعل المنهج الكلامي الاثنا عشري، بل "انطلق من منهجه الخاص به فنظر إلى الأدلة الدالة على شروط الإمامة بغض النظر عن ارتباط ذلك بالأدوار والمهام التي ينهض بها الإمام"(٣٤).

وبناءً على ما تقدم يُمكننا القول: إن الحيدري يؤكد أن المشكلة في معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة تكمُن في صعيدين: الأول: صعيد المنهج وهو عدم وفاء هذا المنهج بأداء حق البحث في مسألة الإمامة؛ وذلك لانشغاله بالرد على إشكاليات المنهج الكلامي السني، وهو ما أفقده تقديم بحوث تأسيسية لنظرية الإمامة. والصعيد الثاني: مستوى المحتوى وهو أن "هذا المنهج لم يرتق إلى الإمامة في أفقها القرآني مما قاد إلى مضاعفة المشكلات الناشئة عن الخللين معا"(٣٥).

بقي لنا أن نختم هذا المحور لبيان موقف الحيدري من معالجة المنهج الكلامي لنظرية الإمامة بطرح هذا السؤال: هل استطاع المنهج الكلامي الاثنا عشري في صورته التقليدية أن يؤسس منظومة عقلية كاملة ومُنسجمة تكون قادرة على توفير الغطاء العقلي لمسألة مُتعلقة بأصول الدين طبقا لمعتقد الاثنا عشرية؟ ويطالعنا الحيدري بالإجابة عن هذا السؤال، ومن خلال ما تقدم من أن هذا المنهج لم يحالفه التوفيق في هذا المجال؛ وذلك للأسباب التي طرحناها آنفا.

رابعا- تقييم موقف الحيدري:

بعد هذا العرض الذي أفردناه حول موقف "كمال الحيدري" من معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة بقي لنا أن نختم هذا البحث بتقييم موقف الحيدري من هذه المعالجة، وذلك من خلال الإجابة عن هذا التساؤل – والذي طرحناه آنفا في بداية هذا البحث–: هل وافق الحيدري على معالجة التراث الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة أم أنه انسلخ عن عباءة هذا التراث الكلامي وكان له موقف من هذه المعالجة؟

ويُمكننا الإجابة عن هذا السؤال من خلال ما تم طرحه بالقول: لقد سار الحيدري في فلك دائرة علم الكلام الاثنا عشري التقليدي من حيث متابعته للشروط التي وضعها هذا المنهج لشروط الإمامة غير أنه كان له موقف من معالجة مُتكلمي الاثنا عشرية القدامى لنظرية الإمامة، من حيث إيجاد منهج جديد لهذه المعالجة، تتلاءم وتتفاعل مع ظروف عصره؛ فعلم الكلام الاثنا عشري في صورته التقليدية كانت آلياته في معالجته للإمامة تتوافق مع ظروف عصره وفكره، وهذا ما نوه إليه الحيدري من أنه "ينبغي أن يكون واضحا أن كل مرحلة زمكانية لها رجالها، وبعبارة أخرى: إن لكل جيل ومرحلة زمانية علماء تنبثق رؤيتهم من خلال قراءة تمحيصية للتراث الديني برؤية تحاكي الواقع المُعاش وما يُفرزه من مُعطيات وتحديات"(٣٦).

لقد رأى "الحيدري" أن هناك نوعًا من عدم الانسجام بين تلك الشروط التي وضعها مُتكلمو الاثنا عشرية للإمام والتي من أهمها عصمة الإمام وعلمه التام وبين مسئولياته أو المهام المنوط بها، والتي تكمُن في دوره الوجودي التكويني ودوره التشريعي؛ فالشروط التي وضعها هذا المنهج القديم في معالجته لنظرية الإمامة أعلى بكثير من تلك المهام التي ينهض الإمام بإدائها، وقد ترتب على هذا التهافت وعدم الانسجام حدوث نوع من الرفض لمعالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة داخل الصف الشيعي الاثنا عشري ذاته كما أشرنا آنفا.

إن موقف "الحيدري" صار واضحا وهو المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجته لنظرية الإمامة، وإن كان قد نجح كما يشير الحيدري في تقديم شروط الإمامة ومكوناتها الرئيسة في مقابل الشروط التي وضعها علم الكلام السني إلا إنه قد وقع في مصيدة الكثير من الإشكاليات والتساؤلات التي طُرحت ليس فقط من مخالفي الاثنا عشرية، بل طُرحت أيضا من قِبل أبناء البيت الاثنا عشري وهذا ما أفردناه سابقا.

ولا يُفهم من ذلك أن "الحيدري" –كما أشرنا آنفا– ينتقص من ذلك الجهد الذي قام به المُتكلمون الأوائل من الاثنا عشرية، غير أنه رأى أن الآليات التي استخدمها المتكلمون الأوائل تتناسب مع فلسفة وقضايا عصرهم، وفي هذا الصدد يقول "الحيدري": لا ريب أن النتاج العقدي الذي قدمه مُتكلمو الاثنا عشرية يُشكل رصيدا عظيما في بناء وتطور المنظومة العقدية، ويضرب الحيدري بالشيخ المفيد والشيخ الصدوق بوصفهما أهم رموز المنهج الكلامي الاثنا عشري فيشير إلى "أنهما قدما نتاجا عقديا عظيما وقد مثّلا مرحلة متطورة في زمنهما، ولكن هذا لا يعني انحصار الفهم والرؤية العقدية بهما أو بغيرهما لأن كل واحد منهما إنما قدّم فهمه الخاص به للعقيدة ولذلك فهو ليس حاكما على الأُفق العقائدي إلى يوم القيامة، بل هو ليس حاكما على الجيل التالي له فكيف بالأجيال القادمة"(٣٧).

ومن هنا فإن الحنين إلى الماضي والانصياع له كما يقول "الحيدري": "يُشكل ظاهرة خطيرة على الفكر... وتكمُن الخطورة في دائرة الاجترار والتكرار وبدلا من أن ينشأ عندنا جيل مُتكلم سينشأ جيل مُتقول"(٣٨).

فكان لابد للخروج كما يقول الحيدري "بتأسيس جديد يعتق العقول والقلوب من هيمنة الماضي واجتراراته، مع الوضع في الحسبان أن هذا التأسيس الجديد ليس المراد منه تجريم أصحاب تلك القراءات الماضية أو إسقاطهم وإقصائهم، وإنما المراد منه مواجهة ذلك العصف الماضوي الذي ما زال يجمّد العقول ويحطم القلوب"(٣٩).

لقد أكد "الحيدري" أن مسألة الإمامة في حاجة ماسة ومستمرة إلى معالجة جديدة غير تلك المعالجة التي قدمها علم الكلام الاثنا عشري في صورته التقليدية فبالرغم من هذا الجهد الوفير الذي قدّمه هذا المنهج على يد ثلة من رموزه إلا أن هذا المنهج من وجهة نظر "الحيدري" لم يستطع الارتقاء في بحث الإمامة إلى المستوى المطلوب والسبب في ذلك كما أشار "الحيدري" أن هذا المنهج حينما خاض البحث في نظرية الإمامة كان دوما وعلى طول الخط في موقع الدفاع عن هذه النظرية ضد شكوك وشُبه الفريق الكلامي المُخالف له، ولقد نجح هذا الفريق المخالف بإشكالياته وأسئلته حول نظرية الإمامة أن يورط المنهج الكلامي الاثنا عشري وهذه نتيجة طبيعية للدور الدفاعي الذي لعبه المنهج الكلامي الاثنا عشري.

ومن هنا دعت الحاجة كما يقول الحيدري إلى تأسيس منهج آخر أطلق عليه اسم المنهج القرآني؛ حيث "يتولى بحث نظرية الإمامة من حيث شروطها ومهام الإمام ومسئولياته وفق أُسس ومُنطلقات فكرية خاصة به وبالصورة التي لا يبقى معها مجال لحصول مثل ذلك الإحساس بالتهافت وعدم الانسجام بين شروط الإمامة ومسئوليات الإمام"(٤٠) كما حدث في المنهج الكلامي الاثنا عشري.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد ترتب على موقف الحيدري هذا تجاه معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة أن أصدرت جماعة مدرسي حوزة قم العلمية – تلك الحوزة التي ينتسب إليها الحيدري ويشغل فيها منصب مدرسًا– يوم الأربعاء ٢٨ أكتوبر ٢٠٢٠م بيانًا فيما يتعلق بالسيد كمال الحيدري وهو كما يلي:

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

﴿ وَاتْلُ عَلَيْهِمْ نَبَأَ الَّذِي آتَيْنَاهُ آيَاتِنَا فَانسَلَخَ مِنْهَا فَأَتْبَعَهُ الشَّيْطَانُ فَكَانَ مِنَ الْغَاوِينَ﴾

(الأعراف: ١٧٥)

منذ مدة والمدعو السيد كمال الحيدري والذي يُعَدُّ أحد منتسبي الحوزة العلمية، يقوم بين مدة وأخرى بالكلام حول محكمات الاسلام والتشيع بكلام غير صحيح وباطل

وقد وضعته جماعة مدرسي الحوزة العلمية في قم منذ سنوات تحت النظر، وقد صبرت كثيرًا على تحليلاته ومواضيعه غير الصحيحة. وبناءً على التفحص والتدقيق في سوابق الشخص المذكور ثبت أنه لا يمتلك الاستقامة والانضباط المطلوب في الدراسة، ولم يصل إلى حد الكفاية والاستيعاب من أساتذته جماعة مدرسي الحوزة العلمية في قم تحذّر من أمثال كمال الحيدري، ويجب عليهم أن لا ينخدعوا بكلامه المعسول البعيد عن الحقيقة وأن لا يحسبوا ذلك من الدين والمذهب؛ وذلك لأنه انتهج طريقًا نهايته الانحراف والبعد عن الهدف.

الخاتمة ونتائج البحث

لقد قادنا هذا التحليل إلى مجموعة من النتائج يُمكن إجمالها على النحو التالي:

أولا– حدوث نوع من التصدع داخل البيت الاثنا عشري على إثر معضلة غياب الإمام الثاني عشر؛ لأنه يتنافى مع جوهر نظرية الإمامة وهو عدم جواز خلو الأرض من الإمام.

ثانيا– تطور مسار نظرية الإمامة عند الاثنا عشرية على يد كثير من فُقهاء ومُتكلمي الاثنا عشرية المحدثين والمعاصرين على اختلاف وجهات نظرهم.

ثالثا– كان لفُقهاء ومُتكلمي الاثنا عشرية المحدثين والمعاصرين وقفة حيال أسلوب ومنهج علم الكلام الاثنا عشري في صورته التقليدية في معالجته لنظرية الإمامة، وعلى إثر هذه الوقفة تم استبدال نظرية الإمامة بنظرية (ولاية الفقيه)؛ حيث مُنح الفقيه صلاحيات الإمام نفسها.

رابعا– لقد استهل الحيدري معالجته لنظرية الإمامة بالتأكيد أن جُلّ الاختلافات والانقسامات التي وقعت داخل الصف الإسلامي إنما يرجع في المقام الأول إلى منهجية معالجة نظرية الإمامة والتي كانت المُعول الأساسي في هذا الشقاق والاختلاف بين أبناء الأمة.

خامسا– تبنّى "الحيدري" في معالجته لنظرية الإمامة منهجا أطلق عليه المنهج الثاني وهو ما أطلق عليه المنهج القرآني ووفق هذا المنهج بإمكاننا أن "نثبت شروط الإمامة أولا قبل البحث في مهام ومسئوليات الإمام.

سادسا– أولى مواطن القصور التي يأخذها "الحيدري" على المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجته لنظرية الإمامة أنه قد كرس جهده للرد على الأسئلة والشبهات والإشكاليات التي تطرحها المدرسة السنية، وهذا ما جعله لا يقدم لنا بحوثا دقيقة حول هذه النظرية لانشغاله بالرد على الطرف المخالف.

سابعا– لقد أشار "الحيدري" إلى أن الطريق الذي اختطه المنهج الكلامي الاثنا عشري في معالجته لنظرية الإمامة والذي يبدأ بوضع مهام ومسئوليات الإمام، ثم يستنبط منها في النهاية الشروط الواجب توفرها في الإمامة قد أفضى به إلى حدوث ضرب من التهافت وعدم الانسجام بين المسئوليّة الملقاة على عاتق الإمام والشروط والمواصفات التي ذُكرت له. فالشروط تبدو أضخم وأوسع بكثير من المهمّة التي ينهض بها الإمام وهذا هو موطن القصور الثاني الذي أخذه الحيدري على هذه المعالجة.

ثامنا– تأكيد الحيدري أن المشكلة في معالجة المنهج الكلامي الاثنا عشري لنظرية الإمامة تكمُن في صعيدين: الأول: صعيد المنهج وهو عدم وفاء هذا المنهج بأداء حق البحث في مسألة الإمامة؛ وذلك لانشغاله بالرد على إشكاليات المنهج الكلامي السني. والصعيد الثاني في مستوى المحتوى وهو أن هذا المنهج لم يرتق إلى الإمامة في أفقها القرآني مما قاد إلى مضاعفة المشكلات الناشئة عن الخللين معا.

الهوامش

(١) أبو الحسن الأشعري: مقالات الإسلاميين واختلاف المصلين، الجزء الأول، تحقيق محمد محيي الدين عبدالحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت، ١٩٩٠، ص٣٩.

(*) كمال بن باقر بن حسن الحيدري، مرجع شيعي عراقي معاصر وهو مقيم الآن بمدينة قم الإيرانية، وهو من أعلام حركة إصلاح التراث الإسلامي اشتهر بمناظراته العقائدية مع المذاهب والفرق الأخرى عبر برامجه التلفزيونية كبرنامجي مطارحات في العقيدة والأطروحة المهدوية اللذين يبثان من قناة الكوثر الفضائية، ولد في مدينة كربلاء في العراق في عام ١٩٥٦م، وأتم دراسته الابتدائية والمتوسطة والثانوية في المدارس الرسمية فيها، ثم انتقل إلى النجف في عام ١٩٧٤م، وأكمل دراسته الأكاديمية في كلية الفقه حائزًا على شهادة البكالوريوس في العلوم الإسلامية بدرجة امتياز عام ١٩٧٨م، ثم هاجر إلى الكويت عام ١٩٨٠ بسبب ملاحقة السلطة آنذاك له، وبعدها إلى دمشق في سوريا وبقي فيها قرابة أربعة أشهر غادر بعدها إلى إيران عن طريق تركيا، وكان من أولى اهتمامات الحيدري دراسة الفلسفة الإسلامية وتدريسها والبحث في أغوارها ولقد خبر مقولاتها وهو يعمل أُستاذا لها في الحوزة العلمية، ولقد أُشتهر عن الحيدري اهتمامه الكبير والملحوظ في مجال العقيدة وعلم الكلام ويشهد على ذلك أنه بحث في مُجمل كتبه موضوعات عقائدية وكلامية، ومن أهم هذه الموضوعات نظرية الإمامة، ومن أهم مؤلفاته في هذا الصدد: موسوعة الإمامة والتي تتكون من اثني عشر مجلدا، هي: ١- فقه العقيدة. ٢- التدابير النبوية. ٣- مطارحات في الإمامة. ٤- بحث حول الإمامة. ٥- علم الإمام. ٦- حديث الثقلين. ٧- العصمة. ٨- معرفة الإمام. ٩- الراسخون في العلم. ١٠- الولاية التكوينية. ١١- الشفاعة. ١٢- دروس في علم الإمام.

انظر: حميد مجيد هدّو: السيد كمال الحيدري سيرته ومنهجه وآثاره، الجزء الأول، مؤسسة الهدى، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة، ٢٠١١م، ص١١- ٥٠.

(*) الحوزة العلمية مصطلح يُطلق على المراكز الدراسية التي تضم طلبة العلوم الدينية للمدرسة الفقهية التابعة للمذهب الاثنا عشري، والتي تقع تحت إشراف وإدارة العلماء الكبار والمرجعية الدينية، وتنقسم الحوزة العلمية الشيعية إلى مجموعة من المدارس الفرعية، وتحظى باستقلال مادي واقتصادي خاص، فلا تخضع في مواردها المالية والاقتصادية للدعم الحكومي بل تقوم المرجعية الدينية بتأمين ما تحتاج إليه الحوزات العلمية من خلال الوجوه الشرعية كالأخماس والزكوات وهدايا المؤمنين، وتنقسم الحوزة العلمية إلى مدرستين أساسيتين في العصر الحالي هما: حوزة النجف

العلمية في مدينة النجف في العراق وهي الحوزة الأكبر الأقدم والأشهر، وحوزة قم العلمية في مدينة قم بإيران والاختلاف في هاتين المدرستين اختلافٌ جغرافي لا علمي، فكلتا المدرستين يعتمدان المنهج ذاته للتحصيل العلمي.

(٢) الشيخ مرتضى المطهري: الإمامة، ترجمة: جواد علي كسار، دار الحوراء للطباعة والنشر، ١٤١٧هـ، ص٣٧.

(٣) محمد رضا المُظفر: عقائد الإمامية، مركز الأبحاث العقائدية، مدينة قم، إيران، ١٤٢٢هـ، ص٧٣.

(*) انظر على سبيل المثال الكليني: الكافي، الجزء الثاني، تحقيق: علي أكبر الغفاري، دار الكتب الإسلامية، طهران، إيران، الطبعة الرابعة، ١٣٦٥هـ. وانظر أيضا: الشيخ الصدوق: أمالي الصدوق، مؤسسة الأعلى للمطبوعات، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٩م. وانظر محمد باقر المجلسي: بحار الأنوار، الجزء الثامن، دار إحياء التراث العربي، بيروت، لبنان، الطبعة الثالثة.

(*) انظر على سبيل المثال لا الحصر: الشيخ المفيد: الإفصاح في الإمامة، المؤتمر العالمي لألفية الشيخ المفيد، مؤسسة قم بإيران، ٢٠٠٠. وانظر: الموسوي: الإمامة، تحقيق السيد مهدي الرجائي، أصفهان، الطبعة الأولى، ١٤١١هـ. وانظر: محمد رضا المظفر: عقائد الإمامية. وانظر: الشيخ الصدوق: كتاب الاعتقادات، تحقيق: مؤسسة الهادي، مدينة قم، إيران، الطبعة الثالثة، ١٤٣٥هـ. وانظر: محمد الحسين كاشف الغطاء: أصل الشيعة وأصولها، تحقيق: علاء آل جعفر، مؤسسة الإمام علي. وانظر: عبد العليم غلام حكيم الدهلوي: التحفة الاثنا عشرية، نقله من الفارسية إلى العربية الشيخ الحافظ غلام محمد بن محيي الدين، اختصره السيد محمود شكري الآلوسي، تحقيق: محب الدين الخطيب، المكتبة السلفية، القاهرة. وانظر: محمد حسن قراملكي: الإمامة، ترجمة: حسن علي حسن، دار الكفيل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٦. وانظر: أبو نعيم الأصبهاني: كتاب الإمامة والرد على الرافضة، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، الطبعة الأولى، ١٩٨٧م.

(*) هشام بن الحكم كوفي الأصل ولد في بداية القرن الثاني الهجري وكان مشهورًا بعلم الكلام، وكان من أبرز رجال هذا العصر في هذا العلم، وقد امتاز بقوة شخصيته التي جعلته محط أنظار علماء عصره، قال عنه ابن شهر أشوب في المناقب: (كان ممن فتق الكلام في الإمامة، وهذّب المذهب بالنظر)، وقال عنه ابن النديم: (هو أحد كبار الشيعة الإمامية في القرن الثاني الهجري، وأحد متكلمي الشيعة وبطائنهم الذي فتق الكلام في الإمامة، وهذب المذهب وسهل طريق الحجاج فيه). انظر: ابن شهر أشوب: مناقب آل أبي طالب، تحقيق: يوسف البقاعي، الجزء الأول، دار الأضواء، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٩١. وانظر: ابن النديم: الفهرست، تحقيق: رضا

تجدّد، وانظر: الشيخ عبد الله نعمة: هشام بن الحكم، دار الفكر اللبناني، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، ١٩٨٥م.

(٤) الصدوق: علل الشرائع، الجزء الأول، دار المرتضى، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٦، ص٢٤٠.

(*) تُعدّ نظرية ولاية الفقيه نوعًا من أنواع الاجتهاد الديني السياسي الشيعي المعاصر، والذي جرى تطبيقه عمليًا في دولة إيران عقب نجاح الثورة الإسلامية في الإطاحة بحكم الشاه محمد رضا بهلوي سنة ١٩٧٩م، وكان الخُميني أول مرجع ديني يتولى منصب ولاية الفقيه في إيران وذلك حتى وفاته في عام ١٩٨٩م، ليخلفه بعدها آية الله علي خامنئي الذي لا يزال حتى وقتنا هذا هو المرشد الأعلى للثورة وصاحب السلطة الأعلى في البلاد ظهرت نظرية «ولاية الفقيه» عام ١٨٢٩ على يد أحمد النراقي وعززها بعده الشيخ الكوراني، ولكنها لم تطبق عمليًا إلا على يد الخميني، ولم يعرفها العوام إلا بعد قيادته لإيران عام ١٩٧٩؛ حيث وضعها حيز التنفيذ ومضمون هذه النظرية أن للولي الفقيه الولاية المطلقة على المسلمين التي كانت لرسول الله «صلى الله عليه وسلم» وللإمام على بن أبى طالب والنظرية تجعل الولي الفقيه حاكمًا باسم الإله، ببساطة لأنه معصوم ولا تجوز معارضته أو نقده أو مراجعته أو مناقشة تصرفاته. وكان بعض فقهاء الشيعة «الاثنا عشرية» يرون من قبل ولاية الفقيه على الأمور الدينية فقط، ولكن الخُميني وكل المدرسة الإيرانية وأتباعهم الذين خلفوه الآن في العراق ولبنان واليمن وسوريا يرون أنها تشمل كل الأمور الدينية والدنيوية والسياسية والاقتصادية، وأن للولي الفقيه الحق في الحكم المطلق على الناس، وهو الإمام المعصوم، وينزل منزلة النبي الذي يوحى إليه والمهدى المنتظر، وعدم طاعته نوع من الردة والكفر. وقد عارض النظرية الكثير من فقهاء الشيعة، ولكن تم إقصاؤهم وحبسهم أو جعلهم رهن الإقامة الجبرية. انظر: محسن الحيدري: ولاية الفقيه تأريخها – ومبانيها، دار الولاء، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠٠٣. وانظر: السيد مصطفى الخميني: ولاية الفقيه، مؤسسة تنظيم ونشر آثار الإمام الخميني، الطبعة الأولى، ١٤١٨. وانظر: موسى الموسوي: الثورة البائسة، ص٥٠.

(٥) الخميني: الحكومة الإسلامية، وزارة الإرشاد، الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ١٩٨٢، ص

(*) محمد جواد مَغنية فقيه ومفسّر وعالم شيعي من علماء القرن الثالث عشر، ولد في لبنان، ثمّ سافر إلى النجف لتحصيل العلوم الحوزوية، وعند عودته إلى لبنان تولّى منصب رئيس لمحكمة الجعفرية العليا، ثمّ عين مستشارًا لها. عُرف بدعمه للوحدة بين المسلمين، وقد كتب كثيرًا من المؤلفات في مختلف العلوم الفقهية، والفلسفية، والتاريخية، والعقائدية، وكذلك يعدُّ من مفسري

الشيعة لكونه ألّف كتابين من كتب التفسير، هما: التفسير الكاشف والتفسير المبين. انظر: السيد محسن الأمين: أعيان الشيعة، المجلد العاشر، تحقيق: حسن الأمين، دار التعارف، بيروت، ١٩٨٣.

(٦) محمد جواد مغنيه: فقه الإمام جعفر الصادق عليه السلام، منشورات الرضا، بيروت، لبنان، الطبعة الأولى، ٢٠١٢.

(٧) محمد مهدي شمس الدين: نظام الحكم والإدارة في الإسلام، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، الطبعة الثانية، ١٩٩١.

(٨) السيد كمال الحيدري: مناهج بحث بين النظرية والتطبيق، مؤسسة الهدى للطباعة والنشر، لبنان، بيروت، ٢٠١٣، ص٥، وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: الراسخون في العلم، دار فرقد للطباعة والنشر، مدينة قم، إيران، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص٧١،٧٢.

(*) انظر: السيد كمال الحيدري: مطارحات في الإمامة، دار فرقد للطباعة والنشر، مدينة قم، إيران، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص٢٩- ٣١. وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: مناهج بحث بين النظرية والتطبيق، ص٦، وانظر أيضا: حميد مجيد هدّو: السيد كمال الحيدري سيرته ومنهجه وآثاره، ص٦٧.

(٩) السيد كمال الحيدري: مطارحات في الإمامة، ص٢٩.

(١٠) السيد كمال الحيدري: مناهج بحث بين النظرية والتطبيق، ص٥.

(*) انظر: السيد كمال الحيدري: العصمة، دار الفراقد للطباعة والنشر، مدينة قم، إيران، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص١٣- ٢١. وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: مدخل إلى الإمامة، مؤسسة الهدى للطباعة والنشر، ٢٠١٣، ص٢١.

(١١) السيد كمال الحيدري: مناهج بحث بين النظرية والتطبيق، ص٣٤.

(١٢) السيد كمال الحيدري: مدخل إلى الإمامة، ص٨.

(١٣) السيد كمال الحيدري: معرفة الإمام، دار فراقد، مدينة قم، إيران، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص٣٢.

(*) انظر: السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص٩،١٠. وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: مدخل إلى الإمامة، ص٢٢- ٢٤.

(*) انظر: السيد كمال الحيدري: مناهج بحث بين النظرية والتطبيق، ص٢٩ وما بعدها وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: مدخل إلى الإمامة، ص٩، وانظر: السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص٩.

(١٤) السيد كمال الحيدري: الراسخون في العلم، ص٧٤.

(*) انظر: السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص٢٠ وما بعدها، وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: معرفة الإمام، ص٣٠- ٣١.

(١٥) السيد كمال الحيدري: مناهج بحث الإمامة ، ص٣٣، وانظر: السيد كمال الحيدري: مدخل إلى الإمامة، ص٢٩.

(١٦) السيد كمال الحيدري: مقامات ومسئوليات أئمة آل البيت، مؤسسة الهدى للطباعة والنشر، بيروت، لبنان، ٢٠١٣.

(١٧) السيد كمال الحيدري: علم الإمام، دار الفراقد للطباعة والنشر، مدينة قم، إيران، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص٩.

(١٨) السيد كمال الحيدري: مناهج بحث الإمامة، ص٣٦.

(١٩) السيد كمال الحيدري: معرفة الإمام، ص٣٣.

(٢٠) السيد كمال الحيدري: مناهج بحث الإمامة، ص٣٨.

(*) انظر: السيد كمال الحيدري: مدخل إلى مناهج المعرفة عند الإسلاميين، دار الفراقد للطباعة والنشر، مدينة قم، إيران، الطبعة الأولى، ١٤٢٦هـ، ص٢١٦. وانظر أيضا: محمد حسن قد ردان قراملكي: الإمامة، دار الكفيل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى، ٢٠١٦، ص١٩.

(٢١) كمال الدين البحراني: قواعد المرام في علم الكلام، العتبة الحسينية المقدسة، العراق، كربلاء، الطبعة الأولى، ٢٠١٣، ص٤٢١.

(٢٢) أحمد محمود صبحي: نظرية الإمامة لدى الشيعة الاثنا عشرية، دار النهضة العربية، بيروت، ١٩٩١، ص٧٢.

(٢٣) الحلي: الألفين في إمامة علي بن أبي طالب، دار التعارف للمطبوعات، الكويت، ١٩٨٥.

(٢٤) كمال الدين البحراني: قواعد المرام في علم الكلام، ص٤٣٥.

(*) انظر: الحلي: أنوار الملكوت في شرح الياقوت، تحقيق: محمد نجمي، منشورات الرضي، الطبعة الثانية، ١٣٦٣هـ، ٢٠٢- ٢٠٧. وانظر أيضا: الحلي: معارج الفهم في شرح النظم، الطبعة الأولى، ١٤٣٠، ص٤٠٧- ٤١١، وانظر: الحلي: كشف المراد في شرح تجريد الاعتقاد، مؤسسة النشر الاسلامي، مدينة قم، إيران، الطبعة الرابعة عشر، ١٤٣٣، ص٤٩٠. وانظر: كمال الدين البحراني: قواعد المرام في علم الكلام، ص٤٢٩.

(٢٥) السيد كمال الحيدري: معرفة الإمام، ص١٨.

(٢٦) السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص١٢،١١. وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: مدخل إلى الإمامة، ص١٣- ١٨.

(٢٧) السيد كمال الحيدري: مدخل إلى الإمامة، ص١٦، وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص١٤.

(٢٨) السيد كمال الحيدري: معرفة الإمام، ص٢١. وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص٦،٥.

(٢٩) السيد كمال الحيدري: معرفة الإمام، ص٢٤.

(٣٠) السيد كمال الحيدري: التدابير النبوية لحفظ الرسالة الإلهية، دار الفراقد للطباعة والنشر، مدينة قم، إيران، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص٨،٧.

(٣١) السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص١٢،١١.

(*) انظر: السيد كمال الحيدري: معرفة الإمام، ص١٩- ٢٤. وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: مدخل إلى الإمامة، ص١٣- ١٨. وانظر أيضا: السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص١٢،١١.

(٣٢) السيد كمال الحيدري: بحث في الإمامة، ص٦،٥.

(٣٣) السيد كمال الحيدري: معالم الإسلام الأموي، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة، بغداد، ٢٠١٤، ص٢٣.

(٣٤) السيد كمال الحيدري: مناهج بحث الإمامة، ص٣٤١.

(٣٥) السيد كمال الحيدري: بحث حول الإمامة، ص٥.

(٣٦) السيد كمال الحيدري: فقه العقيدة، دار الفراقد للطباعة والنشر، مدينة قم، إيران، الطبعة الأولى، ٢٠١٩، ص١٨٢.

(٣٧) المرجع السابق نفسه: ص١٨٢،١٨١.

(٣٨) السيد كمال الحيدري: مفاصل إصلاح الفكر الشيعي، مؤسسة الإمام الجواد للفكر والثقافة، بغداد، ٢٠١٧، ص٢٢.

(٣٩) السيد كمال الحيدري: مطارحات في الإمامة، ص٦.

(٤٠) السيد كمال الحيدري: مناهج بحث الإمامة، ص٢٧.